بسم الله الرحمان الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
31 س2

21 مارس 2015

من وزير العدل والحريات
إلى السادة : رؤساء المحاكم الإدارية

الموضـــوع:تعيـــين قضـــاة بالهيئـــات التأديبيـــة للمجـــالس الجهويـــة للهيئـــة الوطنية للطبيبات والأطباء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، فإن تعيين قضاة بالهيئات التأديبية للمجالس الجهوية للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء يجد سنده القانوني في المادة 72 من القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء التي تنص على ما يلي:

"...

يشارك في الهيئة التأديبية للمجلس بصوت استشاري، قاض من المحكمة الإدارية الواقع بدائرة نفوذها المجلس الجهوي للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء يعين بقرار لوزير العدل.

..."

ومن المعلوم أنه طبقا للمادة 37 من القانون رقم 08.12 السالف الذكر يحدث مجلس جهوي للهيئة في كل جهة من جهات المملكة، وأن المرسوم رقم 2.13.912 الصادر بتاريخ 16 دجنبر 2013 المتعلق بتطبيق المادة 37 السالف ذكرها حدد مقر المجالس الجهوية في المدن التالية: الرباط - الدار البيضاء- أكادير -الحسيمة – بني ملال- فاس- كلميم- القنيطرة - العيون – مراكش- مكناس- الداخلة - وجدة - آسفي سطات - طنجة.

وقد جرت العادة أن يتم تعيين القضاة في الهيئات التأديبية المذكورة باقتراح من رؤساء المحاكم الإدارية السبعة حسب المجالس التأديبية التابعة ترابيا لدائرة نفوذ المحكمة الادارية، لكن تكريسا لما ينص عليه الدستور من مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والمساواة، وتعزيزا لأليات الحكامة الجيدة، يكون من المناسب اعتماد معايير موضوعية في تعيين القضاة بالهيئات التأديبية للمجالس الجهوية للهيئة الوطنية للطبيبات والاطباء.

وفي هذا السياق يمكن تحديد المعايير المطلوبة فيما يلي:

- أن يكون القاضي (ة) المقترح (ة) على إلمام واضح بالمقتضيات القانونية المنظمة لموضوع التأديب ومساطره،

- أن يكون للقاضي (ة) المقترح (ة) تجربة قضائية غنية في البت في دعاوى الالغاء ودعاوى تسوية الوضعية الفردية؛

- أن تكون للقاضي (ة) المقترح(ة) مهارات كافية في التحليل والإقناع والقدرة على إعطاء المشورات القانونية الحكيمة؛

- أن يتم الأخذ بالاعتبار مبدأ تكافؤ الفرص بين القاضية والقاضي، وأن يتم إعمال تمييز إيجابي بينهما على مستوى أماكن التعيين،

وعليه، فإنني أهيب بكم الحرص على التقيد بالمعايير الواردة في هذا الكتاب

مع خالص التحيات والسلام.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد